JSER

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

JOURNAL OF STUDIES AND EDUCATIONAL RESEARCHES

المجلد (٣) العدد (٧) يناير ٢٠٢٣م

مجلة علمية دورية محكمة

يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية - الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية
جامعة الطفيله التقنية- الاردن

الرقم المعيارى الدولى ISSN: 2709-5231

بسم الله الرحمن الرحيم

Journal of Studies and Educational Researches

مجـــلة الدراســـات والبحـوث التربـــوية

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

Journal of Studies and Educational Researches (JSER)

علمية دورية محكمة يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت

بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

ISSN: 2709-5231

للمجلة معامل تأثير عربي ومفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية

رئيس التحرير

أ.د علي حبيب الكندري

أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم- كلية التربية- جامعة الكويت

مدير التحرير

د. صفوت حسن عبد العزيز- مركز البحوث التربوية- وزارة التربية- الكويت

هيئة التحرير

أ.د عبد الله عبد الرحمن الكندري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت
ورئيس المكتب الثقافي في القنصلية الكويتية بدبي

أ.د راشد علي السهل

أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د أحمد عودة سعود القرارعة

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

د. غازي عنيزان الرشيدي

أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د لولوه صالح رشيد الرشيد

أستاذ الصحة النفسية وعميد كلية العلوم والآداب- جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

أ.د بدر محمد ملك

أستاذ ورئيس قسم الأصول والإدارة التربوية سابقاً- كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د منال محمد خضيري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- ووكيل كلية التربية لشئون الطلاب- جامعة أسوان- مصر

د. أحمد فهمي السحيمي

المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج- الكويت

اللجنة العلمية

أ.د خالد عطية السعودي

أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د صلاح فؤاد مكاوي

أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية والعميد السابق- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د عمر محمد الخرابشة

أستاذ الإدارة التربوية- كلية الأميرة عالية الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

أ.د محمد أحمد خليل الرفوع

أستاذ علم النفس التربوي- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د محمد إبراهيم طه خليل

أستاذ أصول التربية ومدير مركز الجامعة للتعليم المستمر وتعليم الكبار- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د إيمان فؤاد محمد الكاشف

أستاذ التربية الخاصة والصحة النفسية ووكيل كلية الإعاقة والتأهيل لشئون الطلاب- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د محمد سلامة الرصاعي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- وعميد البحث العلمي والدراسات العليا سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الحسين بن طلال- الأردن

أ.د عبد الناصر السيد عامر
أستاذ القياس والتقويم ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د الغريب زاهر إسماعيل
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية سابقاً- جامعة المنصورة- مصر

أ.د السيد علي شهدة
أستاذ المناهج وطرق التدريس المتفرغ- كلية التربية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د هدى مصطفى محمد
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د سامية إبريعم
أستاذ علم النفس- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر

أ.د عادل السيد سرايا
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د عاصم شحادة علي
أستاذ اللسانيات التطبيقية- الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا

أ.د حنان صبحي عبيد
رئيس قسم الدراسات العليا- الجامعة الأمريكية- مينسوتا

أ.د مسعودي طاهر
أستاذ علم النفس- جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر

أ.د سناء محمد حسن
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د عادل إسماعيل العلوي
أستاذ الإدارة- جامعة البحرين- مملكة البحرين

أ.د عائشة عبيزة
أستاذ الدراسات اللغوية وتعليمية اللغة العربية- جامعة عمّار ثليجي بالأغواط- الجزائر

أ.د.م الأميرة محمد عيسى
أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد- كلية التربية- جامعة الطائف- المملكة العربية السعودية

أ.د.م خالد محمد الفضالة
أستاذ أصول التربية المساعد- كلية التربية الأساسية-الكويت

د. هديل يوسف الشطي
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د.م ربيع عبدالرؤوف عامر
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية التربية- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

د. منى زايد عويس
مدرس الصحة النفسية- كلية التربية النوعية- جامعة القاهرة- مصر

د. عروب أحمد القطان
أستاذ مشارك الإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- الكويت

د. جمال بلبكاي
المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي- سكيكدة- الجزائر

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د جاسم يوسف الكندري
أستاذ أصول التربية ونائب مدير جامعة الكويت

أ.د عبدالرحمن أحمد الأحمد
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية التربية سابقاً- جامعة الكويت

أ.د فريح عويد العنزي
أستاذ علم النفس وعميد كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د حسن سوادي نجيبان
عميد كلية التربية للبنات- جامعة ذي قار- العراق

أ.د محمد عبود الحراحشة
أستاذ القيادة التربوية وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د علي محمد اليعقوب
أستاذ الأصول والإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- ووكيل وزارة التربية سابقاً- الكويت

أ.د تيسير الخوالدة
أستاذ أصول التربية وعميد الدراسات العليا سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د محمد عرب الموسوي
رئس قسم الجغرافيا- كلية التربية الأساسية- جامعة ميسان- العراق

أ.د أحمد عابد الطنطاوي
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية سابقاً- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د صالح أحمد شاكر
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د محسن عبدالرحمن المحسن
أستاذ أصول التربية- كلية التربية- جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

أ.د وليد السيد خليفة
أستاذ ورئيس قسم علم النفس التعليمي والإحصاء التربوي- كلية التربية- جامعة الأزهر- مصر

أ.د مني محمد إبراهيم غنايم
أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم- كلية التربية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د أحمد محمود الثوابيه
أستاذ القياس والتقويم- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سليمان سالم الحجايا
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سفيان بوعطيط
أستاذ علم النفس- جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة- الجزائر

التدقيق اللغوي للمجلة

أ.د.م خالد محمد عواد القضاة- جامعة العلوم الإسلامية- الأردن

أمين المجلة

أ. محمد سعد إبراهيم عوض

التعريف بالمجلة

تصدر مجلة الدراسات والبحوث التربوية عن مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن كل أربعة شهور، وهي مجلة علمية دورية محكمة بإشراف هيئة تحرير وهيئة علمية تضم نخبة من الأساتذة، وتسعى المجلة للإسهام في تطوير المعرفة ونشرها من خلال طرح القضايا المعاصرة في مختلف التخصصات التربوية، والاهتمام بقضايا التجديد والإبداع، ومتابعة ما يستجد في مختلف مجالات التربية؛ والمجلة مفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية، ومنها: دار المنظومة Dar Almandumah، شمعة Shamaa، قاعدة المعلومات التربوية Edu Searach، معرفة e- MAREFA، وللمجلة معامل تأثير عربي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى دعم الباحثين في مختلف التخصصات التربوية من خلال توفير وعاء جديد للنشر يلبي حاجات الباحثين داخل الكويت وخارجها. ويمكن تحديد أهداف المجلة بشكل تفصيلي في الأهداف الأربعة التالية:

1. المشاركة الفاعلة مع مراكز البحث العلمي لإثراء حركة البحث في المجال التربوي.
2. استنهاض الباحثين المتميزين للإسهام في طرح المعالجات العلمية المتعمقة والمبتكرة للمستجدات والقضايا التربوية.
3. توفير وعاء لنشر الأبحاث العلمية الأصيلة في مختلف التخصصات التربوية.
4. متابعة المؤتمرات والندوات العلمية في مجال العلوم التربوية.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة الدراسات والبحوث التربوية بنشر الدراسات والبحوث التي لم يسبق نشرها في مختلف التخصصات التربوية، على أن تتصف بالأصالة والجدة، وتتبع المنهجية العلمية، وتراعي أخلاقيات البحث العلمي. كما تنشر المجلة ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بمختلف التخصصات التربوية، والمراجعات العلمية، وتقارير البحوث والمراسلات العلمية القصيرة، وتقارير المؤتمرات والمنتديات العلمية، والكتب والمؤلفات المتخصصة في التربية ونقدها وتحليلها.

القواعد العامة لقبول النشر في المجلة

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية وفقاً للمعايير التالية:

- توافر شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية في مجالات التربية المختلفة.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
  - اسم الباحث ودرجته العلمية والجامعة التي ينتمي إليها.
  - البريد الإلكتروني للباحث، ورقم الهاتف النقال.
  - ملخص للبحث باللغة العربية والإنجليزية في حدود (150) كلمة.
  - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
- ألّا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
- أن تكون الجداول والأشكال مُدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألّا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة.
- أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA الإصدار السادس، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت مراجع البحث في نهايته.
- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو التالي:
  - اللغة العربية: نوع الخط (Sakkal Majalla)، وحجم الخط (14).
  - اللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman)، وحجم الخط (14).
  - تكتب العناوين الرئيسية والفرعية بحجم (16) غامق (Bold).
  - أن تكون المسافة بين الأسطر (1.15) بالنسبة للبحوث باللغة العربية، وتكون المسافة بين الأسطر (1.5) بالنسبة للبحوث باللغة الإنجليزية.
  - تترك مسافة (2.5) لكل من الهامش العلوي والسفلي والجانبين.

2. ألاّ يكون البحث قد سبق نشره أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.

3. تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

4. ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها وإجازتها في مجال التربية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

5. بالمجلة باب لنشر موضوعات تهم المجتمع التربوي يكتب فيه أعضاء التحرير.

إجراءات النشر في المجلة

1. ترسل الدراسات والبحوث وجميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث التربوية على الإيميل التالي: **submit.jser@gmail.com**

2. يرسل البحث إلكترونياً بخطوط متوافقة مع أجهزة (IBM)، بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبه العلمي، ومكان عمله.

3. يُرفق ملخص البحث المراد نشره في حدود (100-150 كلمة) سواء كان البحث باللغة العربية أو الإنجليزية، مع كتابة الكلمات المفتاحية الخاصة بالبحث (Key Words).

4. يرفق مع البحث موجز للسيرة الذاتية للباحث.

5. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على مُحكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، وتحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.

6. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه من عدمها خلال شهر من تاريخ استلام البحث.

7. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين تُرسل إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن يعاد إرسال البحث بعد التعديل إلى المجلة خلال مدة أقصاها شهر، ولا يجوز سحب البحث من المجلة بعد تحكيمه.

8. تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.

9. لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها.

10. المجلة لا ترد الأبحاث المرسلة إليها سواء كانت منشورة أو غير قابلة للنشر، وللمجلة وإدارتها حق التصرف في ذلك.

عناوين المراسلة

البريد الإلكتروني:

submit.jser@gmail.com

الهاتف:

0096599946900

العنوان:

الكويت- العديلية- شارع أحمد مشاري العدواني

الموقع الإلكتروني:

www.jser-kw.com

المحتويات

م	العنوان	الصفحة
-	الافتتاحية	viii
1	التقويم السيكومتري للمقاييس النفسية باستخدام نظرية الاختبار الكلاسيكية ونظرية الاستجابة المفردة والوظيفة التمييزية للمفردات: مقياس الخوف من جائحة كورونا (COVID-19)، أ.د. عبد الناصر السيد عامر.....	44-1
2	خريطة استراتيجية لتطوير أداء الإدارات العامة للمناطق التعليمية بدولة الكويت "دراسة مستقبلية"، د. تهاني سعود عبد الله العتيبي.....	90-45
3	اتجاهات طلبة كلية التربية الأساسية في دولة الكويت نحو التعلُم عن بُعد، د. رابعة الفهد.....	122-91
4	فاعلية برنامج إرشادي مستند إلى أسلوب السيكودراما في الأليكسيثيميا (Alexithymia) وتقدير الذات لدى طلبة صعوبات التعلم ضحايا الاستقواء، د. صلاح الدين عبد الكريم الضامن.....	154-123
5	درجة ممارسة مديرات رياض الأطفال في دولة الكويت الأداء الإداري من وجهة نظر المعلمات، د. آمنة حيدر الحرز.....	181-155
6	الاحتياجات التدريبية ومعوقات التدريب من منظور مدربي مكتب التربية العملية في كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، أ. إسراء سالم المجمد.....	217-182
7	واقع وتحديات تقويم المفاهيم الإحصائية إلكترونياً عبر الفصول الافتراضية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود، أ. هائف بن محمد السبيعي، أ.د رياض بن عبد الرحمن الحسن.....	242-218
8	درجة توافر متطلبات تحسين الأساليب القيادية وفق منهجية كايزن لدى عمداء الكليات في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الإداريين، أ. ريما المعتز بالله التميمي؛ أ.د عمر محمد الخرابشة.....	287-243
9	اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية بدولة الكويت نحو النشر مفتوح الوصول (OAP)، أ.د مبارك عبد الله الذروة، أ. رشا عبد الوهاب نجار.....	311-288
10	مدى وعي معلمي اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية بدولة الكويت بالتعلم الإلكتروني وواقع استخدامهم له في التدريس، أ. عذاري سليمان ياسين الزيدان، د. تيسير محمد الخزعلي، د. العجب محمد العجب.....	356-312
11	واقع ممارسة القيادة الخادمة لدى رؤساء الأقسام في كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، د. سعاد عبد الكريم نور.....	392-357

12	واقع تطبيق نظام الفصول الافتراضية في كلية التربية بجامعة حائل من وجهة نظر الطالبات، أ.د.م ليلى محمد صدقي جنيدي.....	422-393
13	متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي بمدارس تعليم الرس في ضوء رؤية 2030، أ. تركي بن عبدي الحربي، أ. صالح بن عبدالرحمن الرميحي، أ.د إبراهيم بن حنش الزهراني.....	449-423
14	درجة ممارسة اتخاذ القرار الإداري لدى مديرات رياض الأطفال في دولة الكويت، د. آمنة حيدر الحرز.....	472-450
15	تصميم بيئة للتعلم الإلكتروني التعاوني وأثرها في تنمية كفايات مادة الحاسوب لطالبات الصف السابع المتوسط بدولة الكويت، أ. ياسمين سليمان سالم المطاوعة، د. تيسير محمد الخزعلي، د. العجب محمد العجب.....	516-473
16	درجة ممارسة القيادة الابتكارية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية بدولة الكويت من وجهة نظر الطلبة، د. سعاد عبد الكريم نور.....	549-517

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وبعد،،،

يشهد العالم ثورة معلوماتية كبرى منذ منتصف القرن الماضي بسبب التطور السريع والهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقاد هذا إلى تغير العديد من المفاهيم والأسس داخل المجتمع، فلم تعد المعدات والآلات الثقيلة ورأس المال الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، إذ حلت محلها المعرفة التي أصبحت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والفردي في كل المجتمعات، وقد أدى تزايد قيمة المعرفة في العصر الحالي إلى أن أصبحت هي الطريق نحو مجتمع المعرفة الذي تتنافس الدول في تحقيقه.

وقد جعل ذلك الدول المتقدمة تنفق حوالي (20%) من دخلها القومي في استيعاب المعرفة، ويستحوذ التعليم على نصف هذه النسبة، كذلك تنفق المنظمات الصناعية والتجارية في هذه الدول ما لا يقل عن (5%) من دخلها الإجمالي في التنمية المهنية للعاملين بها، وتنفق ما يتراوح بين (3%-5%) من دخلها الإجمالي في البحث والتنمية.

ويعد البحث العلمي الوسيلة الرئيسية لإيجاد المعرفة وتطويرها وتطبيقها في المجتمع، كما يشكل الركيزة الأساسية للتطور العلمي والتقني والاقتصادي، ويساهم في رقي الأمم وتقدمها، وهو بمثابة خطوة للابتكار والإبداع، ويمثل البحث العلمي إحدى الركائز الأساسية لأي تعليم جامعي متميز، ويعد من أهم المعايير التي تعتمدها الجهات العلمية في تصنيف وترتيب الجامعات سواء على المستوي المحلي أو القومي أو العالمي؛ ويقاس التقدم العلمي لبلد من البلدان بمدى الناتج البحثي والعلمي مقارنةً بالدول الأخرى.

ويسر مجلة الدراسات والبحوث التربوية أن تقدم لقرائها هذا العدد، وتتقدم أسرة المجلة بالشكر إلى جميع الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم في هذا العدد، وتجدد دعوتها لجميع الباحثين للالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية. وندعو الله عز وجل السداد والتوفيق.

رئيس التحرير

أ.د/ علي حبيب الكندري

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، والآراء والأفكار الواردة في الأبحاث المنشورة لا تلزم إلا أصحابها

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات والبحوث التربوية © 2020

Journal of Studies and Educational Researches
ISNN: 2709-5231
مجلة الدراسات والبحوث التربوية
المجلد (3)ـ العدد (7)ـ يناير 2023م

متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي بمدارس تعليم الرس في ضوء رؤية 2030

The Requirements for Improving Educational Spending in Rass education Schools in the Light of Vision 2030

أ. تركي عبدي الحربي- باحث دكتوراه- كلية التربية- جامعة القصيم
أ. صالح عبد الرحمن الرميحي- باحث دكتوراه- كلية التربية- جامعة القصيم
أ.د إبراهيم بن حنش الزهراني
أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي- كلية التربية-جامعة القصيم– المملكة العربية السعودية
Email: turkibdrani@gmail.com

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإنفاق التعليمي في تعليم محافظة الرس، ومتطلبات تحسين الإنفاق التعليمي بمدارس تعليم الرس في ضوء رؤية 2030، وتم استخدام المنهج النوعي، وتكونت عينة الدراسة من (15) فرداً من منسوبي تعليم الرس، وتم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تذبذب في أداء الإنفاق التعليمي والتوجس من زيادة الإنفاق التعليمي مستقبلاً، وكذلك ضعف تنظيمات الإنفاق التعليمي وضعف المحاسبية في الإنفاق التعليمي، وأن هناك قصوراً في الابتكار في الإنفاق التعليمي وضعفاً في المشاركة المجتمعية في الإنفاق التعليمي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق التعليمي، مدارس التعليم العام، رؤية 2030، المملكة العربية السعودية.

Abstract: The study aimed to identify the reality of educational spending in the education of Rass Governorate, and to identify the requirements for improving educational spending in Rass education schools in the light of vision 2030, the qualitative approach was used, the study sample consisted of (15) individuals from Rass education employees, data was collected through personal interviews. The results of the study revealed that there is a fluctuation in the performance of educational spending and apprehension of an increase in educational spending in the future, and there is weakness in the regulation of educational spending and weak accountability in educational spending, and that there is a lack of innovation in educational spending and weak community participation in educational spending.

Keywords: Educational Spending, Public Education Schools, Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia.

مقدمة:

تواجه المؤسسات في القرن الحادي والعشرين تحديات اقتصادية كبيرة، مما فرض عليها اتجاهاً جديداً تسعى فيه إلى استشراف المستقبل، حيث جعلها في حالة عدم استقرار دائم، وذلك بإعادة التفكير في الإنفاق على برامجها وأنشطتها وممارساتها، بحثاً عن وسائل حديثة تساهم في تحسين الإنفاق عليها مما يحقق لها التنمية المستدامة، وذلك لتمكينها من تجديد ذاتها والتفاعل مع هذه المستجدات والمتغيرات، وبالتالي يضمن لها الاستمرار والمنافسة.

ويعد الإنفاق على القطاعات الحكومية ومنها التعليم من أهم قنوات الإنفاق العام في موازنات الدول، حيث تلتزم الحكومات بمبادئ أساسية في إنفاقها للأموال، وأهم تلك المبادئ: مبدأ المنفعة الاجتماعية الذي يتطلب تطبيقه التوازن والعدالة، والمبدأ الثاني مبدأ الاقتصاد (الكفاءة في الإنفاق)، ويتطلب بطبيعة الحال توظيف إدارة مالية فاعلة تتجنب الهدر المالي والعبث بالمال العام (بريس، 2010).

ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والاقتصاد والتنمية؛ فالتعليم يسهم في التنمية بصورة مباشرة من خلال ما يقدمه لها من قوى بشرية متعلمة، ومن معارف علمية هي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم، وما يغرسه من مواقف تجاه العمل والتنظيم والمجتمع، ومن جانب آخر فإن الاقتصاد يوفر للتعليم موارده المختلفة (وديع، 2007).

وبمرور الوقت بدأت النظرة إلى الإنفاق على التعليم تتغير تدريجياً، وشاع مفهوم رأس المال البشري بين علماء الاقتصاد المهتمين بالتربية، حيث زاد الاعتقاد بأن تعليم الإنسان يصقل مهاراته وقدراته ويكسبه العديد من الصفات ومنابع القوة البشرية، ونتيجة لذلك ينظر إلى التعليم في كثير من الدراسات على أنه متعدد الفوائد، فهو يرفع الإنتاجية ويرفع الاستثمار والادخار، ويساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص (الحولي، 2015).

وقد أشار الجابري (2016) إلى أن تحليل الإنفاق وقياس كفاءته ذو أهمية عالية؛ كونه أحد أدوات الرقابة وتحديد مصادر الهدر المالي والتنبؤ المستقبلي، والتأكد من استثمار الموارد البشرية والمادية وتوظيفها وتوزيعها بشكل يحقق الكفاءة.

ويعد مفهوم تحسين الإنفاق التعليمي أحد المداخل الإدارية الحديثة التي تساعد التعليم في استثمار الإنفاق على التعليم، مما ينعكس على جودة مخرجاتها وبالتالي تميزها، حيث يشير لاشين (2016) إلى أن الإنفاق على التعلم من الموضوعات ذات الأهمية في الكثير من الدول المتقدمة، من خلال تنفيذها لبعض الإستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في تحسين الإنفاق على التعليم.

وفي ذات السياق أشار الجابري (2010) إلى أن هناك تزايداً في الإنفاق على طالب: معلم دون وجود مؤشرات للعناية بالجودة والكفاءة، وأن أبرز مصادر ضعف الكفاءة والهدر المالي هو تدني معدل الطالب والذي يرتبط بعوامل رئيسية مثل انخفاض العبء التدريسي للمعلم والخطط الدراسية للمراحل الدراسية، في حين لا بد من الاستفادة من الإنفاق بما يعزز مستوى المخرجات ولا يتأتى ذلك إلا من خلال ترشيد الإنفاق على التعليم.

وعطفاً على التحديات التي تواجه التعليم في تحسين الإنفاق على التعليم، وحلاً لمثل هذه الإشكاليات وغيرها سعت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة في استخدام الموارد البشرية والمادية، والحد من الهدر، حيث أطلقت الرؤية برنامج (قوام) والذي استمد اسمه من قوله تعالى [والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً] (الفرقان: 67)، ويأتي تعزيز فعالية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي كأحد الأهداف الإستراتيجية ذات الأولوية في رؤية المملكة 2030، حيث يعنى هذا الهدف الإستراتيجي بتحقيق أقصى كفاءة بأقل تكلفة (رؤية المملكة 2030، 2016).

وفي هذا الصدد فقد أنشئ مركز تحقيق كفاءة الإنفاق الذي يهدف إلى رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتوفير الدعم اللازم للأجهزة الحكومية لتمكينها من الالتزام بسقف الإنفاق المخصص لها في الميزانية من خلال تطوير آليات واقتراح سياسات وخطط تنفيذية ترفع كفاءة الإنفاق والتخطيط المالي (موقع رؤية المملكة 2030،2019).

ومن هذا الجانب فقد استهدفت وزارة التعليم تحسين كفاءة الإنفاق لقطاع التعليم ضمن أهدافها الإستراتيجية لتحقيق رؤية المملكة 2030، بمؤشرات عديدة، منها معدل عدد الطلاب لكل معلم مما يعني العناية بعدد الطلاب في المدرسة الواحدة والذي قد يستلزم في بعض الأحيان دمج بعض المدارس (مكتب تحقيق الرؤية 1438هـ).

وفي ظل الإستراتيجية الاقتصادية للدولة، والتوجه العام في تحسين الإنفاق، وتقليل المصروفات، وزيادة الإيرادات، وتنويع مصادر الدخل، وفرض الرسوم، وإعادة توجيه الدعم، وحزمة القرارات الاقتصادية، تسعى هذه الدراسة للوقوف على معرفة متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي بمدارس تعليم الرس في ضوء رؤية 2030.

مشكلة الدراسة:

تعاني مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من الهدر في الإنفاق التعليمي، وضعف توظيف الموارد المالية واستثمارها الاستثمار الأمثل، الذي يقلل من فاعليتها وكفاءتها، حيث إن المدرسة تواجه اليوم النقد لعدم ملاءمتها للمرحلة الحالية، وما تنطوي عليها من تحديات ومتغيرات ومستجدات، حيث تشير العديد من الدراسات التي خلصت نتائجها إلى العديد من السلبيات والتي تتلخص في وجود الهدر المالي غير الموجّه الذي لم

ينعكس على أداء المؤسسات التعليمية ولا على تجويد مخرجاتها، في حين أن تجربة تحسين كفاءة الإنفاق في التعليم يضمن كفاءة الأداء التعليمي مما ينعكس على مخرجات التعليم ويحقق الأهداف المنشودة بأقصر وقت وأقل تكلفة.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية في تطوير التعليم في نظامها التربوي لمواكبة المتغيرات المعاصرة، فإن المؤشرات تكشف عن وجود فجوة حقيقية بين ما هو موجود وبين ما هو مرغوب مستقبلاً لجعل المملكة في مصاف الدول المتقدمة علمياً، (عايل، 2012)، حيث تشير سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية المعتمدة بقرار مجلس الوزراء في 1389هـ في المواد (123، 126، 129) إلى أن يكون إنشاء المدارس في الهجر والقرى في مناطق وسطية ينقل إليها الطلاب من القرى المجاورة، ويراعى فيه الاحتياج والإمكانات، والأخذ بنظام المعلم الواحد عند الحاجة، إلا أن عدد المدارس الحكومية ما زال قليلاً جداً، ويشكل مصدراً رئيسياً من مصادر ضعف كفاءة الإنفاق في التعليم العام في المملكة العربية السعودية. وقد أظهرت دراسة الغامدي وعابدين (1438هـ) أن 2,45 %من مدارس البنين و7,38 %من مدارس البنات لا يتجاوز عدد طلابها 100 طالب، وهذه المدارس تقع في قرى متباعدة. ويدعم تلك النتيجة ما نشرته وكالة الأنباء السعودية «واس» نقلاً عن وكالة وزارة التعليم للشؤون المدرسية من أن هناك (9553)، مدرسة يقل عدد طلابها عن 100 طالب، وتشكل 39 %من إجمالي مدارس التعليم العام الحكومية (وكالة الأنباء السعودية، 1439هـ).

ويشير التقرير السنوي لوزارة التعليم 1440/1439هـ إلى تدني معدل طالب: معلم إذ يبلغ (8.12)، (1440هـ)، ويؤكد تقرير لوزارة التعليم حول إستراتيجيات تحقيق رؤية المملكة 2030 أن هناك عدم توازن بين الإنفاق الرأسمالي والجاري التشغيلي في وزارة التعليم، إذ تنخفض نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى 2% مقابل 8% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وكالة التخطيط والتطوير، 1439هـ).

وتظهر مبررات ودواعي تحسين الإنفاق التعليمي وأهميته من خلال الحاجة إلى وسائل وطرق تصب في تحقيق رؤية 2030، حيث إن أحد الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة: الهدف السابع (تنويع مصادر تمويل مبتكرة، وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم)، فقد أشار الحربي (2015) إلى أن تمويل التعليم لا يعني مجرد الحصول على الموارد اللازمة، بل يتعدى ذلك لاتخاذ الأساليب التخطيطية والإدارية الكفيلة بتوجيه هذه الموارد لتمويل برامج وأنشطة النظام التعليمي وفق نظام علمي دقيق تراعى فيه معايير الأولويات والجودة النوعية، ويتمثل ذلك في تحسين الإنفاق التعليمي.

وتأكيدًا لذلك فقد أشارت العديد من الدراسات مثل: (الجابري،2010)، (الدقي،2015)، (العنزي،2016)، (الجابري،2016)، (الفايز، والسدحان،2021)، إلى أن السبب الرئيسي يعود إلى سوء استغلال الموارد المتاحة، وسوء توزيعها، مما يؤدي إلى الهدر المالي في مؤسسات التعليم وضعف كفاءة الإنفاق التعليمي، وتأسيساً على ذلك يمكن القول إن تحسين الإنفاق التعليمي له دور رئيسي في تحقيق تطلعات رؤية 2030، وإستراتيجية فعالة لتوظيف الموارد

المالية في العملية التعليمية توظيفاً يحقق الأهداف المرجوة، ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي بمدارس تعليم الرس في ضوء رؤية 2030؟

ويتفرّع من السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

1. ما واقع الإنفاق التعليمي في مدارس تعليم محافظة الرس؟
2. ما متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي بمدارس تعليم الرس في ضوء رؤية 2030؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع الإنفاق التعليمي في مدارس تعليم محافظة الرس.
- التعرف على متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي بمدارس تعليم الرس في ضوء رؤية 2030.

أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تأتي انسجاماً مع توجهات وزارة التعليم التي تهدف إلى إصلاح التعليم وإستراتيجية 2030.
- تقدم هذه الدراسة جانباً نظرياً وبحثاً ميدانياً حيث تسهم بإثراء أدبيات الإدارة التربوية في مجال تحسين الإنفاق التعليمي، والتي تمثل اتجاهاً إدارياً حديثاً.
- من المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تطوير أداء المدارس في تعليم محافظة الرس وتحسين وظائفها، مما يمكنها من الوصول إلى حالة تنظيمية مثالية تتيح لها تحسين الإنفاق التعليمي على نحو أفضل.
- تزوّد هذه الدراسة متخذي القرار بإدارة التعليم بمحافظة الرس بالمعلومات اللازمة عن واقع الإنفاق التعليمي، وجوانب القصور التي تسهم في توجيه الجهود لتحسين الإنفاق التعليمي بما ينسجم مع رؤية 2030.
- يرجى أن هذه الدراسة القائمين على تطوير أداء المدارس في تصميم برامج تدريبية تعزز تحسين الإنفاق التعليمي.
- تشجع الباحثين على إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول الإنفاق التعليمي.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت على متطلبات الإنفاق التعليمي في مدارس تعليم محافظة الرس في ضوء رؤية 2030.

- الحدود البشرية: تضمنت عينة من معلمي ومديري مدارس تعليم الرس.
- الحدود المكانية: اشتملت على بعض مدارس تعليم الرس.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة الميدانية في العام الدراسي 1443هـ.

مصطلحات الدراسة:

▪ الإنفاق التعليمي:

يعرفه شامي (2018) أنه: توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس بتزويدها باحتياجاتها المادية والفنية من فصول ومختبرات وملاعب ومكتبة ومصلى وورش وقرطاسية وغيرها، بالإضافة إلى دفع مرتبات المعلمين والعاملين في الإدارة، مما يعني أن التعليم مشروع مكلف مادياً يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل، وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة.

ويعرفه الباحثون إجرائياً أنه: جميع مصاريف الإنفاق المادية، وكذلك كل ما يتعلق بالنواحي البشرية وما تبذله من جهد تعليمي فمن المعروف أنه كلما زادت نسبة الإنفاق وتم توجيهها بشكل مناسب انعكس ذلك على تجويد التعليم.

▪ رؤية 2030:

هي رؤية تبنّتها المملكة تحت مسمى رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لتكون منهجاً للعمل الاقتصادي التنموي في المملكة واشتملت الرؤية على خريطة طريق تحتوي على عدد من الأهداف الإستراتيجية، والمستهدفات، ومؤشرات لقياس النتائج، (الفوزان، 2018).

ويعرفها الباحثان إجرائياً أنها: إستراتيجية تنموية تؤدي إلى إيجاد نماذج مبتكرة وحلول إبداعية لتوفير مصادر مادية ومعرفية للاستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية بالمملكة العربية السعودية، لتحقيق الأهداف المنشودة والتطلعات المستقبلية للفرد والمجتمع محلياً وعالمياً.

الخلفية النظرية للدراسة:

أولاً: الإنفاق التعليمي

يعد التعليم في كل المجتمعات قيمة نادرة في أهميتها للفرد والمجتمع على حد سواء، وتبذل الحكومات كل ما في وسعها لنشر التعليم على المستويات بين الأهالي، فالتعليم يعد أعظم استثمار للمجتمع في أفراده وفي شبابه وأسره، حتى وإن كان استثماراً مؤجلاً يضاف إلى كيان الأسرة المالي عندما ترسل صغارها إلى المدرسة بدلاً من العمل.

والإنفاق الحكومي آلية من شأنها بناء الاقتصاد؛ وذلك لما تؤديه من فائدة للقطاعات الأساسية كما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، وبمجرد تركيز الدولة على الإنفاق على القطاعات الأصولية فإنه يؤدي إلى إشباع حاجات بلدانها العامة ويسهم في زيادة إنتاجية العمل بالإضافة إلى تلبية احتياجات الخدمات الاجتماعية (القاضي، 2017).

والواقع أن التعليم يعد من بين القطاعات التي لقيت اهتماماً كبيراً من طرف العديد من الدول، باعتباره عاملاً مهماً في تكوين رأس المال البشري، وذلك عن طريق ما يوفره من معلومات ومعارف ومهارات، ودوافع واتجاهات إيجابية يمكن أن تقود إلى زيادة مساهمة الفرد في تنمية البلد ورفع معدلات النمو الاقتصادي به (قميتي، 2018).

والتعليم بكل أشكاله يلعب دوراً أساسياً ومحورياً في التنمية الاقتصادية، فمن خلال التعليم تستطيع القوي البشرية أن تكتسب معارف ومهارات ومعلومات واتجاهات تعينهم على أداء الوظائف والأعمال بكفاءة، حيث ينعكس ذلك على مستوى الإنتاج سواءً في القطاع العام أو الخاص، الذي يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الإنتاج في الاقتصاد الكلي محققاً معدلات نمو موجبه مساهمة في تحقيق مجتمع الرفاه (إبراهيم، 2015).

ويساهم التعليم بمختلف المراحل في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، باعتباره الركيزة الأساسية لبناء رأس المال البشرى وتحقيق التنمية الاقتصادية، ويعتمد نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات اعتماداً كبيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع ويرتبط التعليم ارتباطاً مباشراً بالتنمية كون الإنسان هو محور عملية التنمية. وقد أصبح الإنفاق على التعليم نوعاً من الإنفاق الاستثماري وتظهر آثاره في زيادة مهارات وقدرات الأفراد، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة مستوى الإنتاج (أبو العز،2018).

مفهوم الإنفاق على التعليم:

الإنفاق لغة مشتق من فعل نّفق ونّفّق، وهو بمعنى نّفد، فّني، قلّ، مات راج، أّخرج؛ فّيقال :نّفقّ المال إّذا نّفد وفني، ونفقت الدابة إّذا ماتت، ونفقت السلعة إذا راجت ورغب فّيها. وقيل إن الإنفاق ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال وجهد لبذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير (المعجم الوسيط، 2004، 942). ويعرف الإنفاق اصطلاحاً بالمبالغ النقدية التي تخصص من أجل منفعة عامة (لاشين وآخرون، 2016، 689).

وقد تعددت تعريفات الإنفاق التعليمي نتيجة اختلاف وجهات نظر العلماء والباحثين التربويين بالإضافة إلى صناع القرار والمسؤولين عن التعليم، فيعرف أنه القيمة الإجمالية لجميع الموارد المتاحة للتعليم سواء من قبل الدولة أو من قبل مؤسسات أخرى أو من قبل أفراد سواء أكان يقابلها إنفاق فعلي أم لا (غلاب، 1994).

ويعرف الإنفاق على التعليم أنه جميع النفقات النقدية والمادية التي تصرف على العملية التعليمية بجوانبها المختلفة وما يبذل من جهد تعليمي لتحقيق الأهداف التربوية لهذا التعليم (محمد، 2012 ، 164-165).

ويعرف أنه توفير الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات الرأسمالية من بناء المدارس وتزويدها باحتياجاتها المادية من فصول ومختبرات وملاعب وغيرها، بالإضافة إلى دفع النفقات الجارية من رواتب المعلمين والعاملين في الإدارة (لاشين والشيدي، 2016، 563).

وهناك من عرف الإنفاق التعليمي أنه جميع الأموال والمصروفات التي تنفق على تطوير التعليم والتوسع فيه كماً وكيفاً من خلال ما تقدمه الحكومة من موازنة سنوية لقطاع التعليم، ويشتمل على الرواتب وفتح المدارس، وتوفير الأجهزة والمعدات التعليمية الحديثة التي تسهل عملية التعلم والتعليم (الغامدي وزيادة، 2016، 575).

كما يعرف الإنفاق التعليمي أنه المصروفات الجارية على التعليم، وكذلك ما ينفق على التعليم كمشروع استثماري (شامي، 2018، 44). ويعرف أنه يشمل جميع الأموال التي تنفق على تطوير التعليم والتوسع فيه كماً وكيفاً من أجل إنتاج مخرجات من القوى البشرية المسلحة بالمهارات والمعارف التي تمكنهم من التكيف مع الحياة (ضيف، 2021، 51).

يتضح مما سبق أن جميع التعريفات التي تناولت مفهوم الإنفاق على التعليم نظرت إليه على أنه جميع مصارف الإنفاق المادية، وكذلك كل ما يتعلق بالنواحي البشرية وما تبذله من جهد تعليمي فمن المعروف أنه كلما زادت نسبة الإنفاق وتم توجيهها بشكل مناسب انعكس ذلك على تجويد التعليم.

العوامل التي تؤثر في الإنفاق على التعليم:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم وقيمة التكاليف التعليمية، ومن هذه العوامل:

1- الطلب الاجتماعي على التعليم:

يعكس عدد التلاميذ الذين يسعون للالتحاق بمعاهد التعليم، وهؤلاء الذين يعملون على البقاء فيه والاستمرار في مراحل التعليم الطلب الاجتماعي للتعليم في المجتمع، ولعل زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم تجعل من الضروري أن تزداد المخصصات المالية للتعليم لاستيعاب هذا الطلب المتزايد، حيث لغت موازنة التعليم في البلاد العربية 5.9% من الموازنة العامة عام 1991، وازدادت هذه الموازنة إلى أكثر من ذلك فيما بعد.

وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في الدول المتقدمة أكثر بكثير منها في الدول النامية، حيث بلغت هذه النسب في الفترة 1986-1988 في أمريكا 9.6%من مجموع السكان في الفئة العمرية (18-23) وفي كندا 62.2%، وفي البلاد العربية 19.8%، وفي قطر 21.7% وفي سيريلانكا 4%، ويوضح ذلك زيادة الطلب

على التعليم في البلاد العربية والعالم، ولعل زيادة هذه النسب في الدول المتقدمة تشير إلى حجم الجهود الواجب بذلها في الدول النامية كي تلحق بنظيراتها من الدول المتقدمة.

2- أعباء النظام التعليمي:

يواجه التعليم في البلاد العربية عدداً من المشكلات المتصلة بالمباني والتجهيزات والمعلم والمنهج وغير ذلك، ومن الطبيعي أن تواجه الدول العربية مع زيادة الأعباء التعليمية مشكلات في هذه العناصر التعليمية، وتشير الإحصاءات إلى أن 38% من الأبنية التعليمية غير صالحة للاستخدام، كما يواجه النظام التعليمي في البلاد العربية مشكلة تسرب الطلاب، هذا بجانب ارتفاع أسعار الخدمات التعليمية، وزيادة معدلات التضخم الاقتصادي التي تعمل على زيادة الأسعار وزيادة حجم العمالة غير المنتجة.

3- مرتبات المعلمين والعاملين:

يحتل بند الأجور والحوافز المالية للمعلمين والعاملين في المؤسسات التعليمية النسبة العظمى في موازنة الوزارة، ولعل زيادة أجور ورواتب القوى البشرية في النظام التعليمي في البلاد العربية يعني زيادة تكلفة التلميذ والتكلفة الإجمالية للتعليم.

4- مستوى التكنولوجيا التعليمية المستخدمة:

يؤثر مستوى التكنولوجيا المستخدمة في التعليم بدرجة كبيرة، فالعملية التعليمية تعتمد على الكثير من الأجهزة والآلات الحديثة مثل: الحاسبات الإلكترونية، وأجهزة الفيديو، والعرض وغير ذلك من الأجهزة التي تتطلب ميزانية خاصة. وتشير إحصاءات تمويل التعليم في البلاد العربية إلى أن نسبة موازنة التعليم من الإنفاق العام اتجهت نحو الزيادة مع بداية الأخذ بسياسة إدخال الحاسب الآلي في التعليم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

5- تأثير الأسعار ومستوى المعيشة:

يعد هذا العامل من العوامل المهمة والمؤثرة في حجم التكاليف التعليمية حيث يتغير معدل الأسعار العالمية يوماً بعد يوم، وهذا يترتب عليه زيادة أسعار المواد والمعدات والأجور اللازمة للعملية التعليمية، ويترتب على ارتفاع الأسعار زيادة أسعار إنشاء الأبنية التعليمية أو استئجارها. وبناء على ذلك فإن المتوسط العام للأسعار يعد المسؤول الأول عن زيادة التكاليف التعليمية في البلاد العربية والدول النامية والمتقدمة على السواء.

ومما لا شك فيه أن العوامل الخمسة تقف وراء ارتفاع التكلفة التعليمية كظاهرة عالمية اليوم، فقد أظهرت دراسة البنك الدولي النمو المتزايد للإنفاق الحكومي على التعليم بصورة كبيرة في كل من إفريقيا والدول العربية عما هو في آسيا والبلدان الصناعية مما يشير إلى ارتفاع تكلفة الطالب في إفريقيا والدول العربية عند مقارنتها بتكلفة الطالب الواحد في آسيا والبلدان الصناعية (الحازمي، 2018، 11).

علاقة الإنفاق العام على التعليم بالنمو الاقتصادي:

حظي التعليم منذ القدم باهتمام العديد من الاقتصاديين، الذين أكدوا على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية والتعليمية، وما تقدمه من إسهامات في نمو الاقتصاد وتطوره. وقد تبلورت معالمه بشكل أكثر وضوحاً مع بداية الستينات، كما اتسعت آفاق البحث فيه، وهذا برؤية جديدة له، من اعتباره كاستهلاك إلى استثمار وطني ورأسمال فردي وجماعي (قميتي، 2018، 274).

وقد تزايد الاهتمام بالإنفاق العام على التعميم لما له من دور فعال في تطوير النظام التربوي، لهذا كلما ازداد الإنفاق على التعليم كلما كان أداء التعليم أفضل في نوعيته، بشرط أن يكون هذا الإنفاق في مجالات تؤدى فعلاً لتحسين أداء التعليم، مثل تكنولوجيا التعليم، وتقديم المزيد من الخدمات للطلبة وتوفير الإمكانات والتسهيلات التي من شأنها تسارع عملية الفهم لديهم (رشيد والتل،1991).

أهمية دراسة تحسين الإنفاق في مجال التعليم:

يعد تحسين الإنفاق سياسة مالية ضرورية في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية وعلى المستويات الفردية والجماعية، وتبدو أهميته أكثر في المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح باعتبارها تنظيماً تتاح له الموارد البشرية والمالية، وتبرز أهمية ترشيد الإنفاق في مجال التعليم كالتالي:

1- الأهمية الاقتصادية: تهدف دراسات تحسين الإنفاق على التعليم إلى الحفاظ على المال العام والنفقات التعليمية، وصيانتها من الهدر؛ وتعد الأهمية الاقتصادية من أقدم جوانب دراسات تحسين الإنفاق، إذ بدأت إرهاصاتها مع دراسات شوليتز ودينسون وسولو التي اهتمت بالربط بين الدخل القومي الأمريكي والإنفاق على التعليم.

2- الأهمية السياسية: تتم دراسات تحسين الإنفاق بتوزيع الموارد العامة للدولة ونصيب التعليم منها، وإسهام مصادر الإنفاق المختلفة بين التمويل الحكومي أو من المنح في تمويل الأنشطة التعليمية المختلفة .

3- الأهمية الاجتماعية: تهتم دراسات تحسين الإنفاق على التعليم بتطور الإنفاق على التعليم ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد في الإنفاق على التعليم، وتدريس الفروق في الإنفاق على التعليم بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ونصيب الطالب من الإنفاق على التعليم، وعلاقة ذلك بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للطلاب.

4- الأهمية التربوية: ترجع أهمية بحوث تحسين الإنفاق على التعليم إلى أنها جزء مهم في نظام المعلومات التربوية، حيث تقدم معلومات محاسبية وتربوية تفيد في صناعة القرار التعليمي وتتعدد اهتمامات بحوث تحسين الإنفاق على التعليم بين الأغراض التخطيطية والأغراض المحاسبية (الأزهر،2016).

الخبرات العالمية المعاصرة في تحسين الإنفاق في مجال التعليم:

يعد تحسين الإنفاق على التعلم من الموضوعات ذات الأهمية في الكثير من الدول المتقدمة، من خلال تنفيذها لبعض الإستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في ترشيد الإنفاق، ومن هذه الدول:

1- اليابان: تسهم النقابات المهنية والعمالية بدور كبير في توعية أعضائها بالسياسات التعليمية وبدائل التمويل التعليمي التي تضعها الدولة من أجل النهوض بالتعليم في المجتمع الياباني، وتحدد هذه النقابات المهنية والعمالية لأعضائها الأدوار المهمة لهم لنجاح هذه البدائل وتحقيق مستهدفاتها في المجتمع الياباني، فضلاً عن ذلك فإن النقابات المهنية والعمالية في اليابان تشارك بفاعلية في عملية تمويل التعليم وتقترح سياسات الأجور وساعات العمل بالمدارس.

2-أستراليا: تهتم النقابات المهنية والعمالية بتقديم المعلومات الكافية لأعضائها عن الإنفاق التعليمي وما يستجد من تحولات مع العمل على أن يدعم أعضاء النقابات المهنية والعمالية هناك اقتراحات الحكومة بشأن ترشيد الإنفاق في مجال التعليم، كما تشارك هذه النقابات في دراسة المشكلات المتعلقة بالتعليم في أستراليا وتتولي اقتراح الحلول اللازمة لها .

3-ألمانيا: تشارك النقابات المهنية والعمالية بالتوعية المستمرة بين أعضائها في مجال الإنفاق التعليمي والتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها على المستويين الخارجي والداخلي، وتحاول هذه النقابات المهنية والعمالية على الدوام تزويد الأعضاء بمعلومات كافية عن سوق العمل واحتياجاته المستقبلية من مخرجات التعليم في هذه البلاد، مع إرشادهم إلى كيفية المشاركة في عمليات تمويل التعليم وتحسين الجودة به.

4- الولايات المتحدة الأمريكية: استحدثت النقابات المهنية والعمالية بالولايات المتحدة الأمريكية نمطاً من الشركات العاملة في إدارة المدارس العامة المصابة بالخلل من أجل ترشيد الإنفاق عليها وإصلاحها، ومن هذه الشركات شركة (إديسون) ومقرها نيويورك والتي تتولى إدارة التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وصل عدد المدارس العامة التي تديرها هذه الشركة (108)مدارس مقيد بها (57000) تلميذ، وتتلقى هذه الشركة تمويلاً حكومياً عن كل تلميذ بهذه المدارس، ونجحت تجربة أن تدير شركة متخصصة المدارس العامة بنفقات مالية أقل نظير منهج دراسي صارم، وأيام دراسية أطول من المعتاد، وتزويد كل فصل في المدارس بثلاثة أجهزة كمبيوتر على الأقل (الرفاعي، 2008).

اتجاهات تحسين الإنفاق على التعليم:

سعت العديد من الدول الى اعتماد سياسات وإستراتيجيات لترشيد الإنفاق على التعليم في ظل الازمة الاقتصادية الحالية، وظهرت عدة اتجاهات في هذا الجانب أهمها:

- **الاتجاه الأول:** تحسين الإنفاق في تخصيص الموارد المالية للتعليم :إن الأساس في تخصيص الموارد المالية للتعليم هو مدى أولوية التعليم حسب أولويات خطة التنمية في الدولة، وتقاس هذه الأولوية بنسبة مخصصات التعليم إلى الإنفاق العام في الدولة، وبدلالة الناتج القومي المخصص للتعليم ويسمى هذا المعيار (كفاية التمويل).

- **الاتجاه الثاني:** تحسين الإنفاق في توزيع الموارد المالية المخصصة للتعليم: ينظر هذا الاتجاه إلى التعليم كمنظومة متكاملة تتكون من عدة عناصر ترتبط ببعضها بعلاقات تبادلية داخل إطار واحد، حيث يستقبل بعض المدخلات التي تتفاعل مع بعضها في إطار ونظم معينة للتحول إلى مخرجات محددة المواصفات .ويركز الاتجاه الثاني في تحسين الإنفاق على النظرة المنظومة للنظام التعليمي، حيث يتجه التحسين في توزيع موارد التعليم على عناصر منظومة التعليم وبخاصة :المدخلات والعمليات والمخرجات، وذلك في ضوء مبدأين هما: الفعالية والكفاءة (الحولي، 2015).

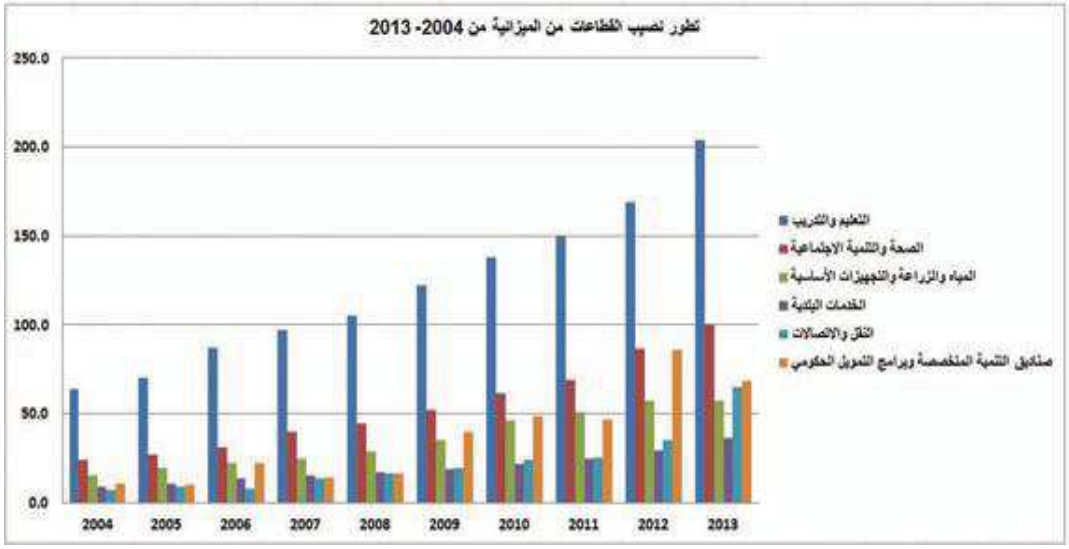

شكل (1) الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية 2004-2013

أوردت صحيفة الاقتصادية أن السعودية تنفق على التعليم 1.2تريليون ريال في عشرة أعوام، حسب الشكل الموضح أعلاه.

تطور الإنفاق على التعليم مقارنة بالناتج المحلي 2004 ـ 2013 (مليار ريال)			
العام	التعليم	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التعليم من الناتج %
2004	63,7	938,8	6,8
2005	70,1	1182,5	5,9
2006	87,3	1336	6,5
2007	96,7	1442	6,7
2008	105,0	1786	5,9
2009	122,1	1413	8,6
2010	137,6	1709	8,1
2011	150,0	2239,1	6,7
2012	168,6	2727,4	6,2
×2013	204,0	2727,4	7,5
%نسبة القطاع إلى الناتج لعام 2012			

شكل (2): تطور الإنفاق على التعليم مقارنة بالناتج المحلي (صحيفة الاقتصادية)

أهمية دراسة نفقات التعليم:

تنطلق أهمية دراسة نفقات التعليم من النقاط التالية:

1. تفيد دراسة التعليم المخطط التعليمي، حيث يمكن تقدير تكلفة التعليم من تحديد الإمكانات اللازمة للخطة خلال فترة زمنية معينة.
2. أن حساب تكلفة المرحلة التعليمية يسهم في دراسة دور هذه المرحلة في النمو الاقتصادي فقد أصبحت محاسبة التكاليف التعليمية من العلوم التي تخدم الأهداف المؤسسية للتعليم بعد أن كانت قاصرة على التطبيق في الأنشطة الصناعية فقط.
3. يساعد تحليل التكلفة التعليمية في المقارنة بين الأنشطة التعليمية المختلفة في ضوء تحليل التكلفة والمنافع منها، وفي اختيار النشاط الملائم من بين عدة أنشطة تعليمية في ضوء النظرة المحاسبية.
4. تفيد دراسة التكلفة التعليمية في وضع الإجراءات التنظيمية لضبط ورقابة المدخلات المالية، وضبط ورقابة الخدمات التعليمية، الأمر الذي يبعد المؤسسة التعليمية عن الإسراف والضياع والإهمال الذي يزيد من

أعباء رأس المال المستخدم كما يمكن أن تفيد في ترشيد الإنفاق على الأنشطة المختلفة، وبالتالي فإن حساب التكلفة العلمية يحافظ على المال العام، ويحمي الاعتمادات المالية من الهدر.

5. تفيد دراسة التكلفة التعليمية الحقيقية ومقارنتها بالتكلفة المخططة في اكتشاف الانحرافات المالية- إن وجدت- وتحليل هذه الانحرافات المالية وتحديد طبيعتها وبالتالي تصحيحها مما يجنب المؤسسة الكثير من المشكلات الإدارية والمالية قبل أو وقت وقوعها.

6. أن دراسة التكلفة التعليمية تعد أساساً لتقويم فاعلية المؤسسة التعليمية وكفاءتها ومدى تحقيق أهدافها مما يساهم في توفير معلومات قيمة لاتخاذ القرار التعليمي المناسب على أسس محاسبية وإدارية سليمة (البحيري، 2014).

ثانياً: رؤية المملكة 2030:

بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أعد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رؤية المملكة العربية السعودية 2030، بحيث تكون المرجع الأساسي للتنمية في المستقبل في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في 1437/7/18هـ، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، حيث تم النظر في مشروع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وقد قرر ما يلي:

- أولاً: الموافقة على رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الصادر في شأنها قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- ثانياً: قيام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ الرؤية ومتابعة ذلك.

لذلك فإن جميع المشاريع التنموية في المستقبل تعد لتحقيق أهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2016).

وقد قامت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على مرتكزات مهمة هي قوة المملكة العربية السعودية الاستثمارية وموقعها الإستراتيجي وعمقها العربي والإسلامي واشتملت الرؤية على أهداف وبرامج طموحة وتنوع في مصادر الدخل والعمل على تحقيق التنمية المستدامة (الهاجري،2017)، وتعمل الرؤية على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي لاقتصاد المملكة وتحفيز النمو الشامل للاقتصاد غير النفطي ومشاركة القطاع الخاص بشكل كبير في النمو الاقتصادي، ولتنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تم إطلاق برنامج ضخم من قبل وزارة المالية لتحقيق التوازن المالي لتحقيق استدامة مالية من خلال مجموعة من البرامج متوسطة المدى لها سقف ميزانية محددة وكذلك سقف الصرف، وهذا يشمل جميع الجهات الحكومية بما فيها القطاع التعليمي وأكدت على حسن

إدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية والعمل على تحصيل إيرادات الدولة واستثمار الأصول المملوكة للدولة باحترافية وشفافية وتحقيق مؤشرات أداء عالية في الأداء. وقد حظي التعليم في هذه الرؤية بأهمية كبرى لأنه يمثل محور التقدم والتطور في فكر وقدرات ومهارات الشباب السعودي في إدارة الاقتصاد مستقبلاً. وجاءت الرؤية بخطة تطوير تركز على حزمة متكاملة من البرامج لتطوير البيئة التعليمية ومواكبة خطط التنمية، ويأتي في صدارتها تحديث شامل للمناهج وأداء المعلمين وتحسين البيئة المدرسية للتحفيز على التطوير والإبداع، والتركيز على تطوير طرق التدريس وتوفير كل الإمكانات للمعلمين، كما أن حكومة المملكة العربية السعودية سعت لإحداث تحول وطني مدروس في اقتصادها وبرامج عملها، والذي يعتمد على فكر معرفي يؤمن بالإنسان وقدراته ومهاراته ومستوى تعليمه، ليسهم في تحويل اقتصادها من الاعتماد على مصدر واحد للدخل، إلى اقتصاد يعتمد على العقول والمهارة، والاعتماد على المصادر الآمنة والموثوقة والبرامج والمشاريع المعززة للفرص الاستثمارية والمولدة للفرص الوظيفية.

ووفقاً لما جاء في مجلة رؤية وفق المملكة العربية السعودية 2030 (2019)، فإن هناك مجموعة من الالتزامات والأهداف التي تتضمنها الرؤية وهي كالتالي:

1. السعي إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
2. تطوير التعليم العام.
3. توجيه الطالب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.
4. إعادة التأهيل ومرونة التنقل بين المسارات التعليمية.
5. أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من بين أفضل 200 جامعة دولية.
6. أن يحرز الطالب نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل العلمي.

وشملت رؤية المملكة 2030 نظرة شاملة لقطاع التعليم تبدأ بتطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها لتمكن المدرسة من التعاون مع الأسرة وبناء شخصيات قيادية، واستحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية والتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية وتأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتطوير المناهج الدراسية، (اليامي، 2018).

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، تم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو التالي:

أجرى الفايز والسدحان (2021) دراسة هدفت إلى تشخيص واقع دمج المدارس الحكومية قليلة العدد لتحسين كفاءة الإنفاق في التعليم العام، ورصد التحديات التي تواجه الدمج وبدائله، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي واستخدمت الاستبانة والمقابلة كأداتين لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وطبقت الدراسة على 3 من الخبراء و268 من مديري التخطيط المدرسي ومساعديهم ومديري مكاتب التعليم في جميع أنحاء المملكة، وأجريت المقابلة مع 14 من المجتمع المحلي ممن تم دمج مدارسهم. وخرجت الدراسة بعدة نتائج من أبرزها: يرى أفراد الدراسة أن دمج المدارس الحكومية قليلة العدد أسهم في تحسين كفاءة الإنفاق في المدارس التي شملها الدمج بدرجة عالية وبمتوسط يبلغ 51,3 من أصل 5 درجات، وأن «التخلص من المباني المستأجرة»، كان من أهم عناصر تحسين الكفاءة وأكبر تحد للمجتمع المحلي، وفيما يتعلق بالبدائل فيرى أفراد الدراسة أن إنشاء المجمعات التعليمية في أماكن الإنفاق بعد الدمج، وإنشاء شبكة مدارس تحت إدارة واحدة في محيط جغرافي محدد هما من أفضل البدائل لدمج المدارس الحكومية قليلة العدد.

وهدفت دراسة سعداوي (2021) إلى التعرف على آليات ترشيد الإنفاق العام في المنظومة الصحية الجزائرية، حيث سيساهم ترشيد الإنفاق العام في تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية وبأقل التكاليف الممكنة، لذلك كان لزاماً على الدولة وضع مجموعة من الآليات لتحقيق الرشادة في الإنفاق العام الصحي، وهنا تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهم هذه الآليات والمتمثلة في الحكومة حيث تسمح بمكافحة الفساد من خلال مساءلة المسؤولين عن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبأقل التكاليف الممكنة، وضمان الشفافية والإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية في الوقت المناسب، والرقابة المالية على عمليات الإنفاق العام الصحية، وتم استخدام المنهجين الوصفي والاستنباطي، بإجراء دراسة تحليلية تقييمية عن حالة الجزائر للفترة المذكورة من خلال ثلاثة محاور: توصلنا لجملة من النتائج أهمها محدودية المجهودات المبذولة في المنظمة الصحية بخصوص الإنفاق العام الصحي وفقاً للمؤشرات (البشرية، المادية، المالية) إلا أن هناك جهوداً مرضية في تبني بعض آليات ترشيد الإنفاق العام في المنظومة الصحية، لكن تكتنفها بعض الصعوبات التي تحول دون بروز أثرها الإيجابي في ترشيد الإنفاق العام الصحي.

وهدفت دراسة بن لباد (2020) إلى إلقاء الضوء على التعليم وما يقدمه من علم ومعرفة وإكساب الأفراد المهارات، بما يوجه الدول لبناء اقتصاد معرفي تجتمع فيه محدداته المعرفية والاقتصادية. أين تقف هذه الدراسة من خلال استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات - إلى قياس كفاءة الاتفاق على التعليم وسبل ترشيده عند نفس المستوى من اقتصاد المعرفة، وتوصلنا من خلالها إلى إمكانية ترشيد نفقات التعليم في الجزائر وخفض إنفاقها إلى حدود 3.99 % من PIB أين بلغ 4.3 % في سنة 2013 وامتدت هذه الدراسة إلى أكثر من ذلك إلى إجراء مقارنة بين 49 دولة محل الدراسة.

وسعت دراسة العقيل والعيسى (2019) إلى الاستفادة من إستراتيجيات تحسين كفاءة التمويل بالجامعات الأوروبية في تنويع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة المالية لمؤسسات التعليم العالي بالمملكة، واستخدمت الدراسة منهج البحث الوصفي الوثائقي، بداية استعرضت البحوث التي أجريت حول الجامعات الأوروبية فيما يخص: مصادر التمويل والاستقلالية المالية للجامعات، وسبل تنويع مصادر الدخل، وبعد ذلك استعرضت الدراسة مميزات وعيوب ثلاث إستراتيجيات تستخدم لتحقيق الكفاءة في تمويل الجامعات الأوروبية: التمويل القائم على الأداء، دمج الجامعات التمويل من أجل التميز ثم رصدت الدراسة واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي بالمملكة ومتطلبات تحسين كفاءتها المالية وفي ضوء إستراتيجيات تحسين كفاءة التمويل بالجامعات الأوروبية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لوزارة التعليم والجامعات السعودية والبحوث المستقبلية.

وهدفت دراسة الزنفلي، (2017) إلى تحليل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة 2006-2017 لبيان مدى كفايته وكفاءته وعدالة توزيعه، وتوصلت الدراسة إلى تراجع في القيمة الحقيقية لكل من حجم الإنفاق ونصيب التلميذ منه بشكل كبير مستمر وانخفاض الإنفاق كنسبه مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي بقدر كبير، ويدل ذلك على عدم كفاية الإنفاق وأيضاً توصل إلى ضالة نصيب الإنفاق الرأسمالي واستحواذ الإنفاق الجاري وخاصة الأجور على غالبية الإنفاق أي أن الإنفاق ليس موزعاً بكفاءة، ويدل ذلك على ضعف كفاءة الإنفاق بدرجة كبيره كما توصل إلى ضالة نصيب الإنفاق الرأسمالي واستحواذ الإنفاق الجاري وخاصة الأجور على غالبية الإنفاق أي أن الإنفاق ليس موزعاً بكفاءة، ويدل ذلك على ضعف كفاءة الإنفاق بدرجة كبيرة كما توصل إلى افتقاد الإنفاق للعدالة في توزيع المخصصات بين المناطق نظراً لوجود تحيز وتمييز واضحين في الإنفاق لصالح عدد من مديرات التربية والتعليم أي أن الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي على قدر كبير من انخفاض الكفاية والكفاءة والعدالة بما يؤدى إلى تدهور حال التعليم وانحدار نوعيته ولا يتسق هذا مع ما أعلنته الحكومات المصرية المتعاقبة من تعهدات والتزامات عبر التشريعات والسياسات والخطط بشأن تطوير التعليم قبل الجامعي.

وهدفت دراسة حرارة (2016) إلى الكشف عن أثر فاعلية وكفاءة الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة ومن خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وجمع بيانات الدراسة باستخدام استبانة وزعت على عينة تضمنت 58 موظفاً أظهرت النتائج أنه يوجد أثر لفاعليه الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، وكذلك يوجد أثر لكفاءة الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة.

وهدفت دراسة جاكسون وجونسون وبيرسيكو (Jackson, Johnson& Persico, 2015) إلى التعرف على أثر الإنفاق التعليمي على نتائج الطلاب من مرحلة رياض الأطفال وحتى عمر الثانية عشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن

ثم دراسة أهم التغييرات الناجمة عن الإصلاح المالي والتمويلي في الإنفاق على التعليم .كما قامت الدراسة بمقارنة نتائج الطلاب والأفواج الذين تعرضوا بشكل مختلف لإصلاحات التمويل المدرسي حيث المكان وسنة الميلاد مع الطلاب في المدارس الأخرى والذين لم يتعرضوا إلى أي شكل من أشكال الإصلاح التمويلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط قوى بين الإصلاح التمويلي ونتائج الطلاب الذين أجريت الدراسة عليهم من حيث التحصيل العلمي والنجاح في سوق العمل، وبالنسبة للأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض فإن زيادة الإنفاق لكل تلميذ يؤدى إلى تحسينات كبرى في التحصيل العلمي والأجور ومن ثم زيادة دخل تلك الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى تخفيض معدل الفقر، أما بالنسبة للأطفال من الأسر غير الفقيرة كانت هناك أيضاً تأثيرات واضحة، إلا أن معدل زيادة الإنفاق التعليمي على التحصيل العلمي والدخل كان أقل منه في حالة الأسر الفقيرة.

وهدفت دراسة توماسو (Tommaso, 2011) إلى تحليل كفاءة الإنفاق على التعليم ومحدداته في عشرين دولة أوروبية خلال الفترة (2006-2009)، وتوضيح العلاقة بين النفقات التعليمية والأداء التعليمي، وكذلك هدفت إلى قياس العلاقة بين كفاءة الإنفاق على التعليم مع مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل (الناتج المحلى للفرد ومعدل البطالة) وبعض الخصائص الهيكلية للأنظمة التعليمية مثل (رواتب المعلمين ومحو الأمية التكنولوجية للطلاب من خلال استخدام الإنترنت). وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة خطية بين الإنفاق على التعليم والأداء التعليمي حيث حققت بعض الدول المشمولة في الدراسة مستويات عالية من الأداء التعليمي على الرغم من قلة الموارد المالية المخصصة للاستثمار في التعليم، وبالمقابل هناك دول في الدراسة لم تحقق مستويات مرتفعة من الأداء التعليمي على الرغم من استثماراتهم الكبيرة في التعليم. وأن هناك اختلافاً في درجة الكفاءة في الإنفاق على التعليم بين مجموعة البلدان الأوروبية، حيث أظهرت الدراسة أن فنلندا وسويسرا تمثل مجموعة البلدان ذات الكفاءة الكبيرة، بينما تمثل البرتغال وأسبانيا مجموعة البلدان ذات الكفاءة غير الجيدة. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية بين جودة التعليم (الأداء التعليمي) والناتج المحلى للفرد ومعدل البطالة، وأن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الكفاءة والخصائص الهيكلية للنظام التعليمي (رواتب المعلمين ومحو الأمية التكنولوجية للطلاب).

وسعت دراسة الغامدي (2006) إلى التعرف على واقع الإنفاق على التعليم في دول الخليج العربي خلال الفترة 1980إلى عام 2000، والتعرف على حجم الإنفاق على التعليم المتوقع مستقبلاً، والتجارب العالمية والعربية في الإنفاق على التعليم، وحجم المشاركات المجتمعية في تحمل نفقات التعليم. وقد صمم أداتين لجمع المعلومات وزعت إحداهما على 12مسؤولاً في وزارات التربية والتعليم الخليجية، والأخرى على عينة من المؤسسات المجتمعية في دول الخليج وبلغ عددهم 42 مسؤولا. وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق على التعليم في دول الخليج في تزايد مستمر، يصاحبه تزايد في تكلفة الطالب، مما يشكل ضغطاً قد يصعب معه الوفاء بمتطلبات النهضة التعليمية، مما يستوجب البحث عن مصادر تمويلية أخرى، وقد أبدى المسؤولون في هذه المؤسسات الاستعداد للمشاركة في تحمل بعض تكاليف التعليم، وأبدى مسؤولو التعليم مصادر تمويلية غير حكومية. كما اتفق المسؤولون في الجانبين على

أهمية مشاركة المجتمع ومؤسساته في تحمل تكاليف التعليم. وأوصت الدراسة بأهمية تفعيل دور اقتصاديات التعليم في وزارات التربية والتعليم مع منحها المزيد من الصلاحيات.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة يلاحظ ما يلي:

- تتشابه الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في أنها تتناول موضوع الإنفاق التعليمي كمتغير للدراسة، وتشابهت الدراسة الحالية بعض الدراسات في استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات مثل دراسة سعداوي (2021)، ودراسة الغامدي (2006)، وتشابهت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة والعينة التي طبقت عليها.
- اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لاستخدامها المنهج النوعي فقط، في حين أن الدراسات السابقة استخدمت الكمي واستخدم بعضها الكمي النوعي، كما اختلفت في الأداة المستخدمة فهناك دراسات اعتمدت على المقابلة المباشرة كأداة لجمع البيانات، وكذلك اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بدراستها الإنفاق التعليمي بغض النظر وجود الكفاءة من عدمها وأخذت مفهوم تحسين الإنفاق التعليمي عكس الدراسات السابقة التي تدرس مفهوم ترشيد الإنفاق التعليمي ما عدا دراسة الفايز والسدحان (2021).
- تميزت هذه الدراسة في تناولها لمتطلبات تحسين الإنفاق التعليمي بمدارس تعليم الرس في ضوء رؤية 2030.
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الإهتداء لبعض المصادر التي ساعدت في كتابة الإطار النظري، حيث وجهت الباحثين إلى العديد من المراجع المتعلقة بموضوع دراسته، كما استفاد الباحثون من توصيات ونتائج الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة أسلوباً من أساليب المنهج النوعي بتصميمه الظاهراتي وهو بحسب (Creswell,2014) يعد نوعاً من الأبحاث يركز على كيفية تعامل المشاركين مع المشكلة المبحوثة ويشاهدونها.

أداة الدراسة:

استخدم الباحثون المقابلة الشخصية الموجهة وذلك بطرح أسئلة محددة وفتح المجال أمام أفراد العينة للإجابة عنها أداة لهذه الدراسة، وعرفها نوح (2015) أنها: "عملية مقصودة تهدف إلى إقامة حوار فعال بين الباحث والمبحوث للحصول على بيانات مباشرة ذات صلة بمشكلة البحث بواسطة الاتصال المباشر أو غير المباشر".

وتم استخدام المقابلات الإلكترونية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وتحديداً عبر تطبيق "الوتساب"، ويمكن اللجوء إلى هذه الطريقة نظراً لبعد المسافة بين الباحث والمبحوثين، وعدم إمكانية اللقاء بهم شخصياً، علاوة على الرغبة في توفير الوقت والجهد والمال (الكردي،2019).

فقد تم بناء مقابلة بطريقة مقننة، وقد تكونت أسئلة المقابلة من سؤالين من نمط الأسئلة مفتوحة النهاية، وقد تم تطبيق المقابلة على عينة قصدية بلغ عددها (9) أفراد من مديري ومعلمي ومشرفي تعليم محافظة الرس.

صدق الأداة:

للتأكد من صدق المقابلة لما أعدت له تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وتم تجريب أسئلة المقابلة مع عينة استطلاعية تمثلت في اثنين من مديري المدارس من أجل التأكد من فاعليتها، وتقييم الأسئلة وتحسينها، والتأكد من وضوحها، وفي ضوء الملاحظات التي أبدوها، فقد أعيد ترتيب الأسئلة وصياغتها أيضاً؛ لتكون أكثر وضوحاً لتحقيق هدف الدراسة. وطلب من المشاركين أن يراجعوا النسخ المكتوبة؛ للتأكد إذا ما كانت تمثل وجهة نظرهم.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من بعض مديري ومعلمي المرحلة الابتدائية في مدارس تعليم محافظة الرس، حيث قام الباحثان بإجراء 4 مقابلات شخصية مع مديري مدارس و4 مقابلات شخصية مع معلمين ومقابلة واحدة مع مشرف تربوي بناءً على ارتباطهم بموضوع الدراسة من حيث الاهتمام في تحسين الإنفاق التعليمي والحرص على تفعيله في المدارس.

تحليل البيانات:

من خلال المنهج المتبع في الدراسة تم جمع البيانات بعد المقابلات الشخصية مع 4 مقابلات شخصية مع مديري مدارس و4 مقابلات شخصية مع معلمين ومقابلة واحدة مع مشرف تربوي وترميزها، وتمت عملية التحليل لجعل البيانات في قالب واحد حسب ما يقتضيه البحث، حيث يتم تحويل هذه البيانات إلى معلومات تفيد في نتائج البحث وتهدف إلى ما يصبو إليه من خدمة للميدان التربوي والبيئة المدرسية.

وحسب المنهج المتبع ونوعه وطبيعة بياناته التي يجمعها الباحثان وفي جانبها العلمي فإن تحليل البيانات مر بخطوات متسلسلة وهي:

- جمع البيانات وعرضها بعد طرح الأسئلة على العينة التي تم اختيارها من معلمي ومديري المدارس في محافظة الرس.

- مناقشة البيانات التي عرضها أفراد العينة من خلال إجاباتهم ليتم تقديم براهين وأدلة وإجابات تدعم تحسين الإنفاق التعليمي في تعليم محافظة الرس.
- استخلاص النتائج وهي الخطوة الأخيرة ووضع النتائج في قالب متاح واضح لتكون الإجابة جماعية مع حذف المتشابه منها، وبذلك يمكن أن يقال إن الدراسة حققت أهدافها من خلال هذا البحث.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإنفاق التعليمي في تعليم محافظة الرس، ومتطلبات تحسين الإنفاق التعليمي بمدارس تعليم الرس في ضوء رؤية 2030، وقد تم إعداد المقابلة لتحقيق هذه الأهداف وتم تطبيقها على أفراد عينة قصدية الدراسة من معلمي مدارس التعليم العام بمحافظة الرس، وكانت النتائج على النحو التالي:

النتائج الخاصة بالسؤال الأول:

والذي ينص على: **ما واقع الإنفاق التعليمي في مدارس تعليم الرس؟**

تباين استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع الإنفاق التعليمي في مدارس تعليم الرس، فقد أشار بعض أفراد العينة إلى أن واقع الإنفاق في التعليم غير جيد ويحتاج إلى إعادة نظر، وأشار آخرون إلى أن الإنفاق يتفاوت من مؤسسة تعليمية إلى أخرى حيث يرجع إلى قلة الموارد المالية لبعض المؤسسات التعليمية، وذكر بعض المفحوصين أن العديد من المدارس تعانى من نقص في بعض الأحيان دون المأمول، وذكر مشرف تربوي أن الإنفاق التعليمي في محافظة الرس يعد مناسباً ومتماشياً مع متطلبات المحافظة ومدارسها ويلبي الحاجات التعليمية الأساسية وفي إجابات أخرى عن السؤال مما يشير لإجابات غالبية المبحوثين على نحو أن واقع الإنفاق التعليمي دون المتوسط، مما يجعل هناك حاجة لتحسين الإنفاق في التعليم، وعندما يكون في إجابات المبحوثين ما يدل على زيادة الإنفاق التعليمي الذي قد يزداد سنوياً، فإن هذا يجعل هناك توجّس بانخفاض فعالية التعليم وجودته.

وفي هذا الصدد تشير نتائج تحليل المقابلات إلى أن واقع الإنفاق في التعليم يتمحور على النقاط التالية:

- التفاوت في الإنفاق التعليمي بناء على اجتهادات مسؤولي المؤسسات التعليمية.
- الزيادة المضطردة المتوقعة في الإنفاق التعليمي مما يجعل هناك خوفاً من عدم الوفاء به مستقبلاً.
- قلة التنظيمات الميدانية التي تكفل الاتزان في الإنفاق التعليمي.
- الحاجة إلى رفع مستوى الإدارة المالية في المؤسسات التعليمية.
- ضعف المحاسبية في الإنفاق التعليمي.

- الحاجة إلى حوكمة واضحة في الإنفاق التعليمي.
- القصور في الابتكار في الإنفاق التعليمي
- ضعف المشاركة المجتمعية ومشاركة القطاع الخاص في المساهمة في الإنفاق التعليمي.

وتوصلت دراسة الغامدي (2006) إلى أن الإنفاق على التعليم في دول الخليج في تزايد مستمر، يصاحبه تزايد في تكلفة الطالب، مما يشكل ضغطاً قد يصعب معه الوفاء بمتطلبات النهضة التعليمية، مما يستوجب البحث عن مصادر تمويلية أخرى. وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم وقيمة التكاليف التعليمية، من هذه العوامل: الطلب الاجتماعي على التعليم، وأعباء النظام التعليمي، ومرتبات المعلمين والعاملين، ومستوى التكنولوجيا التعليمية المستخدمة، بالإضافة إلى تأثير الأسعار ومستوى المعيشة.

وأشار الجابري (2016) إلى أن تحليل الإنفاق وقياس كفاءته ذو أهمية عالية؛ كونه أحد أدوات الرقابة وتحديد مصادر الهدر المالي والتنبؤ المستقبلي، والتأكد من استثمار الموارد البشرية والمادية وتوظيفها وتوزيعها بشكل يحقق الكفاءة.

النتائج الخاصة بالسؤال الثاني:

والذي ينص على: **ما متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي بمدارس تعليم الرس في ضوء رؤية 2030؟**

تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي بمدارس تعليم الرس في ضوء رؤية 2030، فقد أشار بعض أفراد العينة إلى ضرورة ضبط المحاسبية على كافة المستويات وكذلك تفعيل دور أقسام الصيانة والمباني بصورة أكثر فعالية وترك المدرسة لدورها التربوي، وذكر آخرون أن من متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي في ضوء رؤية 2030 ترشيد استهلاك الورق ومحاولة تدوير المهدر منه ونشر الوعي بين الموظفين في ذلك وتثقيفهم ومتابعتهم.

أيضاً الاستفادة من المدارس ومكاتب التعليم وإعادة صيانتها ومن ثم إعادتها للمدارس بشكل جديد، وذكر أحد المفحوصين أن من أهم متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي في المدارس ما يلي:

- إتاحة فرص الاستثمار في المدارس خاصة ذات المرافق الجيدة كالصالات الرياضية للمدارس.
- الاستفادة من مواقع بعض المدارس خاصة الواقعة على شوارع رئيسية بتأجير أجزاء من المباني.
- الشراكة بين الجهات للاستفادة من مباني المدارس أوقات الإجازة.

وذكر أحد المفحوصين أن من متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي "العناية بالصالات الرياضية حيث إنها كلفت التعليم مبالغ طائلة وصيانة مستمرة ولم تنشط التنشيط المطلوب ولم تحقق الفائدة من وجودها".

وأشار معلم إلى ضرورة عمل برامج توعوية للتأكيد على ذلك، ومتابعة ما يتم صرفه من مبالغ مالية، وتطبيق مبدأ المراقبة والمحاسبة، وأشار مشرف تربوي إلى أهمية وضع شروط و معايير خاصة للإنفاق التعليمي لكل إدارة تعليمية من خلال المدارس التابعة لها و تمييز الإدارات المتميزة في برامج الوزارة و المشاركات المتميزة سواء داخل المملكة أو خارجها، كما يؤكد مدير مدرسة أهمية متابعة عقود صيانة ونظافة المدارس، ويرى معلم ضرورة تطوير المعلمين مهنياً في الإنفاق التعليمي، واقترح مدير مدرسة ضم المدارس في القرى والهجر والاستغناء عن المباني المستأجرة أكبر قدر ممكن، وهو بطبيعة الحال جاري العمل عليه من قبل وزارة التعليم في سعي الوزارة لرفع كفاءة الإنفاق التعليمي، في حين يرى معلم أهميةإدخال الشركات المجتمعية مع القطاع الخاص وذلك لتحسين الإنفاق في التعليم، واقترح مدير مدرسة لخفض الهدر المالي في المدراس وضع ورشة عمل للمدارس أو استبانة ترسل لمعرفة احتياج كل مدرسة وفق احتياجها وخططها وبرامجها.

وأشار بريس (2010) إلى أن الإنفاق على القطاعات الحكومية ومنها التعليم يعد من أهم قنوات الإنفاق العام في موازنات الدول، حيث تلتزم الحكومات بمبادئ أساسية في إنفاقها للأموال، وأهم تلك المبادئ: مبدأ المنفعة الاجتماعية الذي يتطلب تطبيقه التوازن والعدالة، والمبدأ الثاني مبدأ الاقتصاد (الكفاءة في الإنفاق)، ويتطلب بطبيعة الحال توظيف إدارة مالية فاعلة تتجنب الهدر المالي والعبث بالمال العام.

وقد سعت العديد من الدول الى اعتماد سياسات وإستراتيجيات لترشيد الإنفاق على التعليم في ظل الازمة الاقتصادية الحالية، وظهرت عدة اتجاهات في هذا الجانب أهمها: تحسين الإنفاق في تخصيص الموارد المالية للتعليم: فالأساس في تخصيص الموارد المالية للتعليم هو مدى أولوية التعليم حسب أولويات خطة التنمية في الدولة، وتقاس هذه الأولوية بنسبة مخصصات التعليم إلى الإنفاق العام في الدولة، وبدلالة الناتج القومي المخصص للتعليم ويسمى هذا المعيار (كفاية التمويل). وتحسين الإنفاق في توزيع الموارد المالية المخصصة للتعليم: ينظر هذا الاتجاه إلى التعليم كمنظومة متكاملة تتكون من عدة عناصر ترتبط ببعضها بعلاقات تبادلية داخل إطار واحد، حيث يستقبل بعض المدخلات التي تتفاعل مع بعضها في إطار ونظم معينة للتحول إلى مخرجات محددة المواصفات .ويركز الاتجاه الثاني في تحسين الإنفاق على النظرة المنظومة للنظام التعليمي، حيث يتجه التحسين في توزيع موارد التعليم على عناصر منظومة التعليم وخاصة :المدخلات والعمليات والمخرجات، وذلك في ضوء مبدأين هما: الفعالية والكفاءة (الحولي، 2015).

وأشارت دراسة الفايز والسدحان (2021) إلى أن دمج المدارس الحكومية قليلة العدد أسهم في تحسين كفاءة الإنفاق في المدارس التي شملها الدمج بدرجة عالية، وأن «التخلص من المباني المستأجرة»، كان من أهم عناصر

تحسين الكفاءة وأنه أكبر تحد للمجتمع المحلي. وتوصلت دراسة حرارة (2016) إلى وجود أثر لفاعليه الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، ويوجد أثر لكفاءة الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة.

التوصيات:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصى بما يلي:

- العمل على زيادة فرص التعلم في مفهوم الإنفاق التعليمي.
- عقد دورات تدريبية وورش عمل حول في مفهوم الإنفاق التعليمي.
- حوكم الإنفاق التعليمي بشكل ملموس في التعليم بشكل عام.
- الشراكة الاستثمارية مع القطاع الخاص في المباني.
- تفعيل برامج الرعاية في الأنشطة والبرامج التعليمية.
- تفعيل برامج الوقف التعليمي.
- تفعيل المدارس المنتجة.

البحوث المقترحة:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية يقترح الباحثون إجراء المزيد من الدراسات التي تبحث في تحسين الإنفاق التعليمي، ومنها:

- إجراء دراسات أكبر حجماً وأكثر تنوعاً بحيث تشمل (المشرفين والمشرفات، قادة المدارس بنين وبنات، والمرشدين والمرشدات).
- إجراء دراسات كمية حول تحسين الإنفاق التعليمي.
- إجراء دراسة تبحث متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي في ضوء رؤية 2030 في إدارات التعليم.
- إجراء دراسة لأثر تحسين الإنفاق التعليمي في المدارس في محافظة الرس على أداء المدارس بشكل عام.
- إجراء دراسة حول العلاقة بين تحسين الإنفاق التعليمي ومتغيرات أخرى مثل (نمط القيادة، المناخ التنظيمي، الأداء المهني...).

قائمة المراجع:

إبراهيم، طارق (2015). تقويم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي في السودان، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، جامعة السودان، السودان.

أبو العز، نهلة (2018). الإنفاق العام على التعليم وأثره على النمو الاقتصادي في رواندا منذ عام 2000، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، جامعة حلوان، مصر، 32(2)، 239-279.

البحيري، خلف محمد (2014). *اقتصاديات التعليم*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

بريس، لي (2010). *الموسوعة الاقتصادية الميسرة*. القاهرة: المركز الثقافي للترجمة والتعريب.

التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي: تقرير 1441-1442هـ، (1442هـ) الرياض: وزارة التعليم.

الجابري، توفيق نور الدين (2016). *اقتصاديات التعليم*. الأردن، أكاديميون للنشر والتوزيع.

الجابري، نياف (2010). *كفاءة التعليم العام في المملكة العربية السعودية، نموها، ومكوناتها، ومحدداتها، وخيارات*، رسالة التربية وعلم النفس، (35)، 235-255.

الحازمي، خيرية (2018). *الإنفاق والكلفة في التعليم*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، المملكة العربية السعودية.

حرارة، ساجدة (2016). أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق: دراسة حالة، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الحربي، محمد بن محمد (2015)، بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود أنموذجاً، *مجلة جامعة بنها*، مصر، 26(103)، 140-172.

الحولي، سعيد (2010). اقتصاديات التعليم، غزة، فلسطين، الجامعة الإسلامية.

الدقي، نور الدين (2015). *تمويل التعليم العالي في الوطن العربي*. الإسكندرية: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

الدقي، نور الدين، (2005)، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، *المؤتمر الخامس عشر لوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي*، الإسكندرية.

رشيد، كامل، والتل، علي (1991). أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة آل البيت، الأردن.

رؤية المملكة 2030 (2016). *الأهداف الإستراتيجية لرؤية المملكة 2030، أوصاف الأهداف والجهات ذات العلاقة والخصائص والمؤشرات*، الرياض.

الزنفلي، أحمد (2017). الإنفاق *الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة، دراسة تحليلية*، دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، (96)، 121-170.

سليم، علا (1425). مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة أم القرى، كلية التربية، السعودية.

صايغ، عبد الرحمن؛ والضويان، محمد؛ والعتيبي، فهد؛ والجضعي، خالد (1432هـ). *الهدر المالي في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية*. الرياض: وكالة التخطيط والتطوير بوزارة التعليم.

صحيفة الاقتصادية https://www.aleqt.com/

ضيف، أريج عبد الفتاح (2021). رؤية مقترحة لترشيد أوجه الإنفاق التعليمي في وزارة التربية والتعليم بمحافظات فلسطين الجنوبية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التربية، جامعة الأقصى، غزة.

العتيبي، فهد (1425). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

العنزي، أمل (2016). *الجدوى الاقتصادية للتعليم في المملكة العربية السعودية، دراسة التكلفة والعائد*، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (76)، 303-341.

الغامدي، سعيد (2006). *الإنفاق على التعليم ومشاركة المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليف لمواجهة متطلبات النهضة التعليمية المستقبلية بالدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج، دراسة ميدانية*، الرياض.

الغامدي، سعيد، وعابدين، محمود (1438هـ)، مؤشر معدل (طالب: معلم) في المملكة العربية السعودية، رؤية في ضوء المقارنات الدولية، *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث*، (27).

الغامدي، محمد بن مرضى وزيادة، مصطفى عبد القادر (2016). دور مدير المدرسة في خفض الإنفاق التعليمي في المدرسة الثانوية بمدينة الرياض، *مجلة كلية التربية- جامعة كفر الشيخ*، 16(1)، 565-583.

القاضي، رشا (2017). أثر الإنفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص عمل، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة آل البيت، الأردن.

قميتي، عفاف (2018). مساهمة الإنفاق العام على التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي كوريا الجنوبية أنموذج، *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، 2(3)، 272-291.

لاشين، محمد عبد الحميد وآخرون (2016). آليات مقترحة لترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية، *مجلة كلية التربية – جامعة الأزهر*، 1(168)- 683-720.

لاشين، محمد عبد الحميد والشيدي، فائزة (2016). اتجاهات عالمية في اقتصاديات الإنفاق على التعليم وإمكانية الإفادة منها في سلطنة عمان :دراسة تحليلية، *مجلة كلية التربية- جامعة طنطا*، (62)، 554-593.

اللجنة العليا لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (1416هـ). *وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية*.

محمد، أحمد علي الحاج (2012). *اقتصاديات المدرسة*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

المعجم الوسيط (2004). *مصطلحات التربية*. القاهرة: مجمع اللغة العربية.

موقع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (2022). برنامج تحقيق التوازن المالي تحديث 2022، https://vision2030.gov.sa/ar/programs/FBP

وديع، عدنان (2007). *اقتصاديات التعليم*، (68)، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

اليامي، هادية، (2018)، رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030، *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 2(26)، 32-49.

Creswell, J. W. (2014). *A concise introduction to mixed methods research*. SAGE publications .

Kackson, C.K., Johnson, R.C.& Persico, C. (2015). The effects of school spending on educational and economic outcomes: Evidence from school finance reforms, *The quarterly Journal of economics*, 131(1), 157–218.

Riasat, S., Atif, R.M.& Zaman, K. (2011). *Measuring Impact of Educational Expenditures on Economic Growth*: Evidence from Pakistan.

Tommaso, A. (2011). The efficiency of public spending on education: an empirical comparison of Eu Countries, *European journal of education research, Development policy*, 49(4), 543-557.